

السوفياتي ، سنة أشهر ، حتى تمكنا من تمرير القرار : والحقيقة ان محاولتهم الاولى اخفقت . والواقع ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانا الصوتين الوحيدين اللذين ارتفعا في جلسة مجلس الامن في الثاني من ديسمبر ١٩٤٨ ، دفاعا عن قبول عضوية اسرائيل . أما باقي اعضاء مجلس الامن فقد كان في تقديرهم جميعا ان قبول عضوية اسرائيل في الأمم المتحدة سابق لاوانه ، وذلك لان مستقبل فلسطين كان لا يزال على بساط البحث . وحتى في هذه المرحلة المبكرة للغاية ارتفع صوت كندا بملاحظة تحذيرية : ان قبول اسرائيل « يجب ويتحتم ان يكون مرتبطا بصورة وثيقة » باستعداد اسرائيل لتنفيذ توصيات الجمعية العامة .

وحسب الاصول المرعية الاجراء ، أحال مجلس الامن طلب القبول الى لجنة قبول الاعضاء الجدد . وبعد حمسه ايام أعلنت اللجنة انها لم تتمكن من حيازه المعلومات الضرورية التي تخولها اتخاذ قرار والبت في المسألة .

وعند استئناف مناقشة طلب العضوية في الخامس عشر من ديسمبر ، ارتأت فرنسا ان في وسع لجنة القبول اعادة النظر في المسألة ، لان الجمعية العامة كانت في هذه الاثناء قد اصدرت القرار الحاسم الرقم ١٩٤ (٣) : وان قرار الجمعية العامة هذا لم يكتب بانشاء لجنة التوفيق بغية احلال السلام في فلسطين ، بل ان الفقرة الثانية منه اعطت الفلسطينيين كذلك الحق في العودة الى ديارهم او التعويض عليهم .

وبعدئذ ، قرر مجلس الامن ، خروجاً على الاجراءات المعتادة ، التصويت على القبول . وكانت النتيجة اخفاق هذا الاقتراح في توفير الاصوات السبعة المطلوبة لتمرير القرار .

وكانت الدول التي اعطت اصواتها لصالح القبول : الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، واوكرانيا السوفياتية ، والارجنتين ، وكولومبيا . وكانت الدول الممتنعة بلجيكا ، وكندا ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة ، والصين . وصوتت سوريا ضد القبول .

وتقديم اسرائيل بطلب اخر لقبول عضويتها في فبراير ١٩٤٩ عندما كان جدول الاعمال خفيفا ، وذلك لاعطاء طلبها الاولوية في البحث . وفي هذه المرة كانت عقبول كثيرة قد تغيرت او غيرت خلال الشهرين المنصرمين . فلقد أصبح المندوب الفرنسي الان مدافعا عن القبول الفوري ، وهكذا كان مندوب المملكة المتحدة .

وبقيت الصين مضرة على ضرورة التقيد بالاجراءات الاصولية ، اي احوالة المسألة ثانية الى لجنة القبول . أما النرويج فوافقت .

ومرة اخرى وضع مجلس الامن الاجراءات النظامية جانبا ، فناقش المسألة في اليوم التالي مباشرة ، اي في الرابع من مارس .

وطلب مندوب المملكة المتحدة ايضا حات بشأن موقف اسرائيل حيال بعض قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة ما يتعلق بتصريحات « ممثلين رسميين لاسرائيل » اوضحوا فيها ان اسرائيل « لن تلقي بالا » لقرارات الأمم المتحدة بخصوص القدس . كما ان المندوب رغب في ان يعرف ما اذا كانت اسرائيل تعترف « بالالتزام الناشئ عن القرار ١٩٤ (٣) » فيما يتعلق باللجئين الفلسطينيين « الذين لا يزالون يموتون بالمئات والذين قد يظنون على هذا الحال » .

وعند الاقتراح كانت هناك تسعة اصوات مع قبول عضوية اسرائيل ، ولم يكن بينها غير اربعة اعضاء دائمين في مجلس الامن ، لان المملكة المتحدة امتنعت عن